الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
18 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كيمانياه الأب ..... (ليبريا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة *(تابع)*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٠٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (تابع) (A/C.4/73/L.8)

١ - **السيد ميكونين** (إثيوبيا): قال إنه في وقت تتزايد فيه التوترات العالمية، يتعين على الأمم المتحدة استخدام البعثات السياسية الخاصة - وهي أداة مهمة ومرنة تحت تصرف المنظمة - كجزء من نهج شامل لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. ويأمل وفده في أن تؤدي إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن إلى تمكين البعثات السياسية الخاصة من الوفاء بولاياتها. وتعتبر معالجة تجزؤ المؤسسات وكفالة الاتساق على نطاق المنظومة أمرا أساسيا لكفالة أن يكون منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم أنشطة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن كفالة عمل ركيزة السلام والأمن بالتنسيق مع الركائز الأخرى لعمل المنظمة ستؤدي إلى تجهيزها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل أفضل.

٢ - وذكر أنه من أجل إقامة سلام دائم ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد برهن الاتحاد الأفريقي من جانبه على الإرادة السياسية اللازمة للاستجابة لحالات الأزمات وتحمله مخاطر أكبر لتحقيق السلام، ليس بالاكتفاء بالمشاركة في تحمل عبء المنظمة في القيام بذلك، بل بتحقيق نتائج ملموسة بكلفة أقل. وتضطلع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة في أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في توثيق التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن مجموعة من جهود المنع والوساطة. وتشمل المبادرات المشجعة الأخرى الاجتماع التشاوري المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإبرام إطار عمل الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - **السيد الهادي** (العراق): قال إن البعثات السياسية الخاصة المنتشرة في بيئات مضطربة في جميع أنحاء العالم قد أثبتت فعاليتها في نزع فتيل التوتر، وأصبحت أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. وإننا نتفق جميعا على أن عمل هذه البعثات يجب ألا يتعارض مع أهم مبادئ الأمم المتحدة وهو احترام سيادة الدول الأعضاء على كامل أراضيها. ومن هذا المنطلق، يؤكد وفد بلده على ضرورة احترام البعثات السياسية لسيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلال قرارها السياسي، والتشاور معها في تنفيذ ولايتها المناطة بها من قبل مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون لها ولايات واضحة وقابلة للتحقيق وتستند إلى تقييم موضوعي مبني على أساس الحقائق الميدانية؛ وإلى ضرورة التنسيق التام والحوار البناء مع الدولة المضيفة بما يحقق هدفها المتمثل بتنفيذ الولاية وتعزيز الاستقرار السياسي في البلد. ومن الضروري أيضا ضمان التمويل المناسب لعمل البعثة، وتعزيز الشراكة بين هذه البعثات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وضرورة مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ودعم مشاركة النساء في هذه البعثات.

٤ - وأفاد بأن حكومته تعاونت تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣). وقد كان لها دور كبير في دعم جهود بناء العملية السياسية في العراق وساعدت في كتابة دستور عام ٢٠٠٥ وتنظيم الانتخابات البرلمانية. ورحب العراق بقرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وسيواصل دعم جهود البعثة لتعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية. وسيكون التنسيق المستمر بين البعثة والحكومة العراقية بالغ الأهمية في العمل على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ولاية البعثة. وقد تطلبت الظروف العصيبة التي مر بها العراق في السنوات الأخيرة من جراء هجوم عصابات داعش الإرهابية في عام ٢٠١٤، استجابة البعثة للأزمة الإنسانية، من خلال تنفيذ برنامج الاستجابة الطارئة إلى المرحلة الأخيرة من تسهيل عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم.

٥ - وفي الختام، ومع قرب انتهاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يان كوبيش، أعرب عن تقدير حكومة بلده للجهود الجديرة بالثناء التي بذلها، وترحيبها بتعيين جانين هينيس بلاسيرت خلفا له، وهو تطور سلط الضوء على أهمية تمكين المرأة في هذا المجال.

٦ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): قالت إن الزيادة في عدد البعثات السياسية الخاصة، والتوسع في نطاق ولاياتها، وتزايد تنوع الأوضاع التي تنشر فيها، تشهد على دورها الحيوي في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وفي التأكد من أسبابها. وأعربت عن تأييد حكومتها لوجود الأمم المتحدة في كولومبيا وعمل الممثل الخاص للأمين العام على رأس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كما قدمت إكوادور دعمها لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن.

٧ - وذكرت أن وفدها يود أن يعرف المزيد عن الكيفية التي ستتأثر بها ولايات وعمليات البعثات السياسية الخاصة بالإصلاحات التي اعتمدتها اللجنة الخامسة، أي التغيير من ميزانية لفترة سنتين إلى ميزانية سنوية؛ وإدارة الدعم العملياتي المنشأة حديثا؛ وإنشاء إدارة جديدة للشؤون السياسية وبناء السلام والإدارة الجديدة لعمليات السلام؛ وإنشاء هيكل سياسي - تنفيذي إقليمي واحد. وستكون هناك حاجة إلى مواصلة الحوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لتشجيع التوصل إلى فهم أكثر شمولاً لذلك الهيكل الجديد ووظائفه، التي سيتم الاضطلاع بها بالاشتراك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

٨ - وأفادت بأن عمل الأمين العام لدعم لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة لمعالجة المشاكل العالمية جدير بالثناء. ويرحب وفدها في هذا الصدد، بتعيين كريستين شرانر بورغنر بصفتها المبعوث الخاص المعني بميانمار وينتظر الحصول على أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين التي بدأت في عام ٢٠١٧.

٩ - وأضافت بأنه على الرغم من أن تمويل البعثات السياسية الخاصة يشكل مصدر قلق مشروع، فإن اللجنة الخامسة هي المنتدى المناسب الذي ينبغي فيه تناول المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وينبغي أن يراعي النهج الشامل والمرونة في البعثات السياسية الخاصة أيضا أثر انتشار البعثة في بلد معين في المنطقة الأوسع.

١٠ - **السيدة كالديرون دي فلوريس** (السلفادور): قالت إن السلفادور، بعد مرور حوالي ستة وعشرين عاما على توقيع اتفاق للسلام، شرعت في حوار جديد للسلام يهدف إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في البلد. ورغم أن هذه العملية لم تكن بعثة سياسية خاصة، إلا أنها قدمت عدة دروس بناءة. ويشمل بناء السلام تعزيز ثقافة الحوار وتسوية النزاعات، التي بدونها تكون اتفاقات السلام قصيرة الأجل في كثير من الأحيان. وتحتاج البعثات السياسية الخاصة إلى دعم سياسي ومالي كافٍ لتمكينها من الوفاء بولاياتها في مجال بناء السلام وحفظ السلام بطريقة تكفل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وقد ازدادت ميزانية هذه البعثات زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى وجود اختلال في الميزانية العادية. وينبغي إنشاء حساب خاص ومنفصل للبعثات السياسية الخاصة، وجعل عمليات الميزنة والتمويل والإبلاغ سنوية. وتبرز السلفادور، بوصفها بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، الحاجة إلى زيادة التنسيق بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

١١ - وذكرت أن تحسين أداء البعثات السياسية الخاصة، يتطلب أن تناط بها ولايات واضحة وقابلة للتحقيق تراعي الحالة في البلد المعني. ويتطلب الانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى بعثة لبناء السلام استراتيجية خروج واضحة تتيح للعناصر الفاعلة المحلية تحمل المسؤولية عن استدامة السلام والتنمية. وتضطلع المرأة بدور هام في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وينبغي إشراكها على أساس المساواة والفعالية على جميع مستويات ومراحل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبناء عليه، تظل حكومتها ملتزمة بتعزيز السياسات الداخلية لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف البعثات.

١٢ - وأفادت بأن وفد بلدها يدعو الأمين العام إلى تعزيز الآليات التي تتيح للبلدان التي لديها خبرات إيجابية في بناء السلام أن تُطلِع عليها تلك التي تستضيف البعثات السياسية الخاصة حاليا. وقد أحرزت السلفادور تقدما في عملية المصالحة الوطنية على عدة مراحل وهي على استعداد لإطلاع البلدان الأخرى على خبراتها مع الترحيب بمدخلاتها بشأن كيفية مواجهة التحديات المتبقية في سعيها لبناء مجتمع سلمي وآمن. وتؤيد حكومة بلدها بقوة عمل البعثة السياسية الخاصة في كولومبيا وستواصل العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد.

١٣ - **السيدة ثين** (ميانمار): قالت إن حكومتها ترحب بتعيين المبعوثة الخاصة للأمين العام لميانمار وقد وافقت بالفعل على افتتاح مكتبها في ناي بي تاو. وقد تعاونت تعاونا تاما مع المبعوثة الخاصة خلال الزيارات الثلاث التي قامت بها خلال عام ٢٠١٨، حيث قامت خلالها بترتيب اجتماعات مع السلطات المختصة وأصحاب المصلحة المعنيين وزيارات إلى ولايات راخين وشان وكاتشين لفهم الحالة على أرض الواقع. وقد أجرت المبعوثة الخاصة مشاورات مع مستشارة الدولة أونغ سان سو كيي وغيرها من القادة المحليين وأصحاب المصلحة الدوليين. وأبرزت المبعوثة الخاصة في بيانها الذي أدلت به في ختام البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على المساءلة والحوار الشامل بوصفهما ركيزتي المصالحة الوطنية في ميانمار، وشددت على الحاجة إلى التحلي بالصبر واتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة. وترحب حكومة ميانمار بالبيان وتتفق معه تماما. ولن يكون السلام الدائم ممكنا إلا من خلال إنشاء اتحاد فيدرالي ديمقراطي من خلال

الوسائل السياسية ووضع حد للصراعات العرقية والنزاعات المسلحة. وبناء على ذلك، تقوم حكومة ميانمار بعقد دورات مستمرة لمؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية لإنشاء اتحاد فيدرالي ديمقراطي. وحتى الآن، اعتمدت تلك الدورات ٥١ مبدأ أساسيا تشكل جزءا من اتفاق السلام.

١٤ - وأفادت بأن حكومة بلدها تعمل على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للأشخاص الذين فروا إلى بنغلاديش وكانت مستعدة لاستقبال أول مجموعة من العائدين الذين تم التحقق منهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفقا للاتفاقات الثنائية التي أبرمت مع بنغلاديش. ويرحب وفد بلدها بالبيان الذي أدلى به مؤخرا وزير خارجية بنغلاديش بأن حكومته ستعيد الدفعة الأولى من النازحين في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، جرى في الاجتماع الأخير الذي عقده الفريق العامل المشترك بين البلدين بشأن إعادة النازحين الذين تم التحقق منهم، تبادل الآراء بشأن عملية الإعادة إلى الوطن، بدءا من نقطة البداية المتمثلة في تهيئة بيئة مواتية للعودة إلى الوطن، إلى عملية التحقق، والإعادة إلى الوطن في نهاية المطاف، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، التي من المقرر أن تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما تتواصل حكومة بلدها مع الشركاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا للحصول على مساعدتهم فيما يتعلق بولاية راخين، وتعرب عن تقديرها للدعم الذي قدمه جيران آخرون بمن فيهم الصين والهند واليابان. وتواصل الحكومة في الوقت نفسه، تعاونها مع الأمم المتحدة ووقعت مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في إعادة توطين العائدين وإعادة تأهيلهم بسرعة وكفاءة.

١٥ - وأشارت إلى أنه ينبغي للمبعوثة الخاصة لميانمار أن تزيد من تعاونها مع حكومة ميانمار ودعمها في بناء السلام والمصالحة الوطنية. ومن المأمول أيضا أن يؤدي الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم المبعوثة الخاصة في تنفيذ ولاياتها بشكل أفضل.

١٦ - **السيد عمر دهب فضل محمد** (السودان): قال إن ولايات البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تولي الأولوية للوساطة والمصالحة وبناء السلام واستدامته، وألا تهمل مبادئ احترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء وموافقة الأطراف والمسؤولية الوطنية وامتلاك العملية السياسية.

١٧ - وذكر أن الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتدشين عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام واستدامته في دارفور يعتبر مؤشرا واضحا لدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعملية التنمية والتعافي الجارية في الإقليم، سيما بعد توحد الإرادة السياسية للفاعلين في العملية السياسية على صدارة الحلول السياسية التي تستند إلى اتفاق الدوحة للسلام في دارفور ودور أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مرحلة إعادة الإعمار والعودة الطوعية، مما يجعل عملية التمويل قصة نجاح جديدة في أفريقيا حققتها الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة.

١٨ - وأفاد بأن إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بركن السلام والأمن مصدر إلهام للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تمويل الخطط والبرامج في مجالات عمل البعثات السياسية الخاصة.

١٩ - وأضاف أن في حين أن وفد بلده يثني على التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في البعثات السياسية الخاصة وزيادة مشاركة المرأة فيها، فإنه يؤكد على المساواة في التوزيع الجغرافي بين مختلف مناطق العالم في المشاركة في البعثات السياسية الخاصة. وينبغي إعطاء المناطق الأقل تمثيلاً حوافز للمشاركة بشكل أكمل، وإن استدعى الأمر اتباع سياسة التمييز الإيجابي من أجل تحقيق التوازن.

٢٠ - وختم كلامه بالقول إن دعم المنظمة للسلام في أفريقيا قد أعطى دعما قويا للتطورات الإيجابية التي عمت الإقليم، من خلال توقيع الفرقاء في جنوب السودان على اتفاق سلام توسطت فيه السودان نيابة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا وبين جيبوتي والصومال وإريتريا، إلى جانب عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بوساطة السودان. الأمر الذي يبعث على التفاؤل حول مستقبل إقليم القرن الأفريقي. وأكد وفد بلده من جديد التزامه بدعم البعثات السياسية الخاصة من خلال التعاون المباشر ومن خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وجدد دعمه لمبادرة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة.

مشروع القرار A/C.4/73/L.8: الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة

٢١ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٢ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): أعلنت أن الأرجنتين وألمانيا وآيسلندا وبلجيكا وبلغاريا وتركيا وتشيكيا والجبل الأسود ورومانيا وسلوفاكيا وسيراليون وقبرص وكرواتيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٣ - *اعتمد مشروع القرار A/C.4/73/L.8*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال*) (*تابع*) (A/C.4/73/L.5)

٢٤ - **الرئيس**: قال إنه تلقى طلبا من وفد كوبا لمواصلة تأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام ومشروع التعديل عليه، الوارد في الوثيقة A/C.4/73/L.11، وطلبا من وفد الاتحاد الروسي لتأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية.

٢٥ - **السيد ليدرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يحترم طلب تأخير البت في مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام ويسعى إلى أن يكون بنّاء قدر الإمكان. ولم تكن نيته تغيير النص بشكل جذري، وإنما إدخال تعديلات طفيفة لتوضيح بعض المسائل القانونية التي تشكل خطوط حمراء لحكومته. وستمكّن التعديلات المعنية وفده من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وترحب الولايات المتحدة بالتعامل مع السلطات الحاكمة في غوام وتعرب عن أملها في أن توافق الوفود على التعديل الذي اقترحته.

٢٦ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة تأجيل اتخاذ إجراء بشأن تلك النصوص إلى مرحلة لاحقة من دورة اللجنة.

٢٧ - *تقرر ذلك.*

٢٨ - **السيد أليكساييف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يقدر النهج البنّاء الذي اتبعه وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن مسألة غوام، ومن المهم التذكير بسبب تأخير اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار. وليس سرا أن مشاريع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار جرى التفاوض بشأنها لأول مرة في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار)، حيث أتيحت للدول القائمة بالإدارة فرصة للمشاركة مباشرة في المناقشات والتعبير عن وجهات نظرها قبل اتخاذ القرار. ويستمع وفد بلده دائما إلى مواقف الدول القائمة بالإدارة ويسعى قدر الإمكان، إلى وضعها في اعتباره في عملية اتخاذ القرار. ومما يؤسف له أن هذا النهج لم يُتبع في حالة غوام؛ وبدلا من ذلك، توصلت اللجنة الخاصة إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ومشروع النص، لتعرف في نهاية المطاف أن أحد الوفود لم يوافق في وقت لاحق على هذا التوافق في الآراء ويقترح توجيه أسئلة إلى المسؤولين عن إعداد القرار. وستتعامل اللجنة الخاصة مع التعديلات المقترحة لمشروع القرار، لأن التعديلات قد تخل بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه. وفي نهاية المطاف، سيكون من الأفضل بكثير مواصلة التعاون بشكل أكثر استباقية قبل التوصل إلى توافق في الآراء - كما يتم بشكل روتيني بشأن معظم القضايا التي تطرح في اللجنة - مما يحول دون تأخير البت في مشاريع القرارات. وينبغي ألا يكون مشروع القرار بشأن غوام استثناء من الممارسة المتمثلة في اعتماد القرارات والمقررات بتوافق الآراء.

مشروع المقرر A/C.4/73/L.5: مسألة جبل طارق

٢٩ - **الرئيس**: قال إن مشروع المقرر لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٠ - *اعتمد مشروع المقرر A/C.4/73/L.5.*

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٠٠.